****

**وزارة التخطيط والتعاون الدولي**

**وحدة الحكومة الشفافة**

تقرير نتائج التعليقات العامة على مسودة دليل حوكمة الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح

ضمن الخطة الوطنية الرابعة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة (**2018**-**2021**)

**تاريخ النشر**: **17/2/2022**

بناء على متطلبات محاور الالتزام الأول "تعزيز التشاركية والحوار بين القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني” في الخطة الوطنية الرابعة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة 2018-202، تم تطوير دليل حوكمة الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح والذي يشتمل على مجموعة من المعايير الطوعية والإلزامية لتطوير الحوكمة داخل تلك الشركات.

وانطلاقا من مبادئ مبادرة الحكومة الشفافة في تعزيز المشاركة المجتمعية، تم نشر مسودة الدليل على موقع المبادرة <https://bit.ly/3HGGmm1> . كما تم فتح باب التعليقات العامة على الدليل من خلال نشر إعلان على موقع الفيسبوك لوزارة التخطيط والتعاون الدولي يوم الأربعاء الموافق 5/1/2022 https://bit.ly/3qGzAa3، تضمن الإعلان رابط لنموذج التعليقات: <https://bit.ly/3mZCioV>. كما تم أيضا نشر الإعلان على موقع الفيسبوك لدائرة مراقبة الشركات <https://bit.ly/3rxMtmc>.

استمر استلام التعليقات لمدة اسبوعين لغاية يوم الثلاثاء الموافق 18/1/2022، قامت وحدة الحكومة الشفافة أيضا بإرسال ايميل لعدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة للحصول على تعليقاتهم وملاحظاتهم بخصوص مسودة الدليل، وفيما يلي أهم نتائج التعليقات العامة.

نتيجة التعليقات العامة

تم استلام مجموعة من التعليقات على محاور مسودة الدليل التالية:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| البند الأول | : | سياق الحاكمية الرشيدة |
| البند الثاني | : | الحاكمية في الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح حسب التشريعات الوطنية |
| البند الثالث | : | تعزيز الحاكمية في الرقابة والإدارة المالية |
| البند الرابع | : | الحاكمية الرشيدة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب |

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **الرقم** | **التعليقات** | **البند** | **الرد عليها\كيف سيتم الأخذ بها** |
| 1. | الحاكمية الرشيدة مهمة ولكن هناك امر اكثر اهمية وهو ضرورة تلعب وزارة الصناعة دور اكبر في توسيع رقعة الاهداف المسموح لها بإقامة شركات غير ربحية وهي اربعة في حين ممكن ان يكون لعشرات الاهداف ضرورة اقامة شركات غير ربحية كما وعلى الوزارة لعب دور اكبر في تسهيل عمل الشركات غير الربحية وخاصة مع لجنة الموافقة على التمويل الاجنبي | الأول | ملاحظة هامة وسيتم أخذها بعين الإعتبار عند إجراء أي تعديل على نظام الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح. |
| 2**.** | هناك العديد من الملاحظات المنهجية والعلمية على الدليل برمته حيث بناء دليل للحوكمة في الشركات غير الربحية او القطاع غير الربحي بشكل عام يتوفق على المضمون المعايير المرتكز عليه الحق في تأسيس الجمعيات والانضمام اليها، ولا يجوز بأي حال والذي يجب ان ينسجم مع الممارسات والتجارب الفضلى ويتم تطوير المؤشرات المتعلقة بالحوكمة على هذا الاساس وليس على اساس السياق التشريعي الوطني لأنه هناك تصورات مستقبلية لتعديل المنظومة التشريعية ، وبالتالي يجب الارتكاز على المؤشرات الثابتة والتي لن تشكل حالة جدل ونقاش في المستقبل، ومن جهة أخرى فإن يجب التفريق بين الاتي:  المتطلبات القانونية الواجب تقديمها للمؤسسة المشرفة على عمل الجمعية او الشركة بموجب القانون وليس من حسن العمل المنهجي اعادة تكرارها مثل تقديم التقرير المالي والاداري وأصل ان يتم وضع مؤشرات تفصيليه ذات علاقة بالحاكمية الرشيدة لتشكل تدبير وقائي ولتظهر الشركة بأفضل الممارسات المالية والادارية والفنية، وبعكس ذلك فجميع ما ذكر لن يضيف شيء ولا يعدوا عن كونه تكرار لما هو موجود  الامر الثاني : ان نهج غسل الاموال وتمويل الارهاب نهج تشريعي مختلف كليا عن عملية الحوكمة، فالالتزامات المفروضة على جميع القطاعات لضمان مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ذات بعد تشريعي مختلف عن قانون الجمعيات ونظام الشركات غير الربحية ومؤشراتها الزامية للشركات والجمعيات والقطاع المدني وفق الالتزام الثامن، ولا يجوز الخلط بين نهج غسل الاموال ومكافحة الارهاب في عمل الشراكات وبين معايير الحكومة الرشيدة ، واذا كان باتجاه بناء الية وقائية لمنع غسل الاموال وتمويل الارهاب فان النهج الواجب الاتباع وفق الاتفاقية والممارسات الدولية هو نهج تقييم المخاطر وليس حوكمة رشيدة والذي له الياته وطرائق عمله ، حيث اه نهج سريع لا يحتمل الانتظار كما في الحوكمة نظرا لطبيعة الأضرار المحتملة .  وعليه ادعوا الى اعادة النظر في هذا الدليل ومراجعته مراجعة شاملة وموضوعية وعلمية والاخذ بعين الاعتبار هذه المحاور التي تم الاشارة اليها، وهناك العديد من الملاحظات على المتن وفي كل محور . | الرابع | الدليل جاء ارشاديا ليكون مرجعا شموليا لكافة مؤسسات المجتمع المدني المنتشرة على امتداد المملكة وبغض النظر عن حجم هذه المؤسسات وطبيعة المشاريع التي تنفذها، وفي حال تم تطبيق قواعد الحوكمة التي تضمنها فإن من شأن ذلك أن يشكل حماية لدرجة عالية من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو أول دليل يصدر لمؤسسات المجنمع المدني بشكل خصوصي وهو قابل للتجويد والتعديل في المستقبل . |
| 3. | العمل على التأكد من اتباع القوانين السياسات المتبعة في مؤسسات المجتمع المدني | الثاني | تم تسجيل الملاحظة |
| 4. | مكافحة الارهاب يجب ان تكون من جميع النواحي المالية ولاقتصادية والامنية والجانب الاقتصادي في كثير من الاحيان يكون له بالغ الاثر في مكافحة الارهاب من خلال تجفيف مصادر التمويل | الرابع | قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد شمل هذه الجوانب التي تم الإشارة إليها وتوجد مؤسسات معنية بتطبيقه والرقابة على التطبيق. |
| 5. | • لا يتضمن الدليل باب خاص "بالتعريفات" فهو يحتوي على العديد من الكلمات والعبارات التي يجب تعريفها مثلا "أصحاب المصلحة".  • صفحة ٨ سطر ١٢، إضافة كلمة "المبادئ" بحيث تصبح العبارة "مجموعة من المبادئ والقواعد".  • صفحة ٨ "ثانيا المشاركة في صنع القرار"، لم تتناول هذه الفقرة دور الرئيس التنفيذي/ المدير العام.  • صفحة ١٠ السطر الثاني "ثامنا المسؤولية"، تصحيح عبارة "الشركة الادارة" لتصبح "أدارة الشركة". | الأول | تم تسجيل الملاحظة |
| 6. | • صفحة ١٣ "اولا: التشكيل"، يجب ان تتضمن مهام المدير العام – بالإضافة إلى ما ذكر- (أ) اعداد وتنفيذ الخطط السنوية والدورية (ب) اعداد وتنفيذ الموازنة (ج) مسؤول امام مجلس الادارة / هيئة المديرين.  • صفحة ١٤ "مسؤوليات إدارة الشركة"، يجب تعريف عبارة "الادارات التنفيذية".  • صفحة ١٦ "رابعا تحقيق ادارة داخلية شفافة للشركة"، تخلو هذه الفقرة من الاشارة الى الإدارة التنفيذية للشركة من حيث مهامها وضرورة الفصل التام بين مهامها ومهام مجلس الإدارة/ الهيئة الإدارية، وغياب ذلك ينسف مبدأ الحوكمة من اساسه. | الثاني | هذه المسؤوليات مذكورة في الدليل. |
| 7. | • تضمن الدليل مسميات اللجان التي يمكن ان تنبثق عن مجلس الادارة / الهيئة الادارية ولكنه لم يتناول الزامية تشكيل هذه اللجان، ومن ناحية اخرى لم يشتمل الدليل على المهام الأساسية لهذه اللجان وعدد اعضائها وضوابط تشكيلها.  • صفحة ٢٧ "سادسا: فيما يتعلق بإجراءات مكافحة غسل الاموال والاحتيال والارهاب"، يحبذ التوسع بالشرح لعبارة "المستفيدين الحقيقيين" نظرا للأهمية هذا المحور في الحد من غسل الاموال ومكافحة الارهاب" beneficial ownership | الثالث | الدليل استرشادي لا نصوص إلزاميه فيه . ولكل شركة إلزام نفسها بموجب قرارات إدارية داخلية.  تم تحديد العبارة بالتعديل الأخير لقانون الشركات وتم نشر نموذج المستفيد الحقيقي على الموقع الإلكتروني الرسمي لدائرة مراقبة الشركات. |
|  |  |  |  |
| 8. | • الملاحق الدليل، لم تتناول بشكل وافي الى اللجان الادارية والى مسؤوليات ومهام الادارة التنفيذية. |  | يتم تحديدها حسب الأنظمة المالية والدارية لكل شركة وحسب طبيعة عملها وحجمها . |